

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
باسم الشعب  
مجلس الدولة  
محكمة القضاء الإداري  
الدائرة الثانية

بالجلسة المنعقدة علناً في يوم الأحد الموافق ٢٨/٣/٢٠٢١ م.  
برئاسة السيد الأستاذ المستشار / فتحي إبراهيم محمد توفيق

نائب رئيس مجلس الدولة  
ورئيس المحكمة  
نائب رئيس مجلس الدولة  
نائب رئيس مجلس الدولة  
مفوض الدولة  
سكرتير المحكمة

وعضوية السيد الأستاذ المستشار / نوح محمد حسين أبو حسين  
وعضوية السيد الأستاذ المستشار / مصطفى محمد عبد الكريم على  
وحضور السيد الأستاذ المستشار / خالد إيهاب سرحان  
وسكرتارية السيد / أحمد عبد النبي أحمد

أصدرت الحكم الآتي:-  
في الدعوى رقم ٤٦٠٣٨ لسنة ٧٤ ق  
المقامة من

- ١- منال صلاح الدين الملا
- ٢- غادة عماد فكرى بخيت

ضد  
١- وزير الموارد المائية والرى بصفته  
٢- نقيب المهندسين - رئيس مجلس النقابة العامة بصفته



الوقائع :-

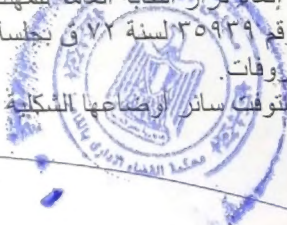
أقامتا المدعيتان هذه الدعوى بموجب صحيفة موقعة من محام أودعت قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٨ طالبتين في ختامها الحكم أولاً : قبول الإشكال شكلاً، ثانياً : وفي الموضوع بصفة مستعجلة بالاستمرار في تنفيذ الحكم رقم ٣٥٩٣٩ لسنة ٧٢ ق، وإلزام المعلن إليهما بإجراء التنفيذ والمصروفات.

وذلك على سند من القول أن المدعيتين قد أقامتا الدعوى رقم ٣٥٩٣٩ لسنة ٧٢ ق أمام هذه المحكمة والتي صدر فيها حكم لصالحهما بجلسة ٢٠٢٠/٦/٧ قضى فيه بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار على النحو المبين بالأسباب، وبتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٩ تم إعلان الصيغة التنفيذية لكل من المدعى عليهما بصفتهما كأول إجراء من إجراءات التنفيذ، ولما كانت أحكام محكمة القضاء الإداري واجبة النفاذ بحكم القانون ولم يقم المدعى عليهما بصفتهما بتنفيذ هذا الحكم بالمخالفة للقانون، الأمر الذي حدا بالمدعيتين لإقامة دعواهما الماثلة هادفتين القضاء لهما بطلابتهما بادية البيان.

وتداول نظر الشق العاجل من الدعوى بجلسات المحكمة على النحو الثابت بمحاضرها، وبجلسة ٢٠٢١/٢/٢١ قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات، والمداولة قانوناً.  
من حيث إن المدعيتين تهدفان من دعواهما وفقاً للتكييف القانوني الصحيح لطليباتهما - إلى طلب الحكم بقبول الدعوى شكلاً، وبوقف تنفيذ ثم إلغاء قرار النقابة العامة للمهندسين السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحهما من هذه المحكمة في الدعوى رقم ٣٥٩٣٩ لسنة ٧٢ ق بجلسة ٢٠٢٠/٦/٧، مع ما يترتب على ذلك من آثار، وإلزام المدعى عليهما بصفتهما بالمصروفات.  
ومن حيث إن الدعوى قد استوفت سائر أوضاعها الشكلية المقررة قانوناً، ومن ثم تغدو مقبولة شكلاً.





ومن حيث إن المستقر عليه أنه يشترط للقضاء بوقف التنفيذ وفقاً لحكم المادة (٤٩) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتنظيم مجلس الدولة، توافر ركنين مجتمعين، هما ركن الجدية بأن يكون القرار المطعون فيه - بحسب الظاهر من الأوراق - مرجح الإلغاء، وركن الاستعجال، بأن يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها فيما لو قضى بإلغائه.

ومن حيث إنه في مقام استظهار ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه، فإن المادة (٩٤) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١/١٨ تنص على أن "سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات".

وتنص المادة (١٠٠) من الدستور ذاته على أن "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، وتكفل الدولة وسائل تنفيذها على النحو الذي ينظمه القانون ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين، جريمة يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة وعلى النيابة العامة بناء على طلب المحكوم له، تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظف الممتنع عن تنفيذ الحكم أو المتسبب في تعطيله".

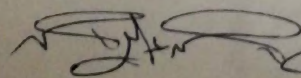
وتنص المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن "لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك....."

وتنص المادة (٥٢) من القانون ذاته على أن "تسري في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه، على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة".

ومن حيث إن مفاد ما تقدم أن الأحكام التي تفرزها العدالة صدوراً عن القضاء الإداري لم يترك المشرع أمرها سدى، ولم يدع ما تنطق به من حق وعدل هباء منثوراً، وإنما أسبغ عليها طبقاً لحكم المادة (٥٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بعبارة جلية المعنى صريحة الدلالة، قوة الشيء المحكوم فيه، بما يقتضيه ذلك من تطبيق القواعد الخاصة بالحجية التي لا تنفك بحال عن الحكم، وأوجب تنفيذها حتى ولو طعن عليها، وقرر نص المادة (٥٠) من ذلك القانون - في صراحة ووضوح - أنه لا يترتب على الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ما لم تقض دائرة فحص الطعون بتلك المحكمة بوقف تنفيذها، ونظراً لقدسية الأحكام القضائية فإن على جهة الإدارة المبادرة إلى تنفيذها متى كانت واجبة النفاذ، فالحكم القضائي هو عنوان الحقيقة القانونية ولا يجوز المجادلة فيما فصل فيه الحكم إلا عن طريق ولوج طريق الطعن المقرر قانوناً، وإذا غدا الحكم واجب النفاذ تعين على جهة الإدارة المبادرة إلى تنفيذه احتراماً للحجية القضائية المقررة له، تلك الحجية التي تعد على القمة في مدارج النظام العام فلا يعلوها اعتبار ولا تسمو عليها مصلحة، لذلك فإن امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ الحكم دون وجه حق أو تعمداً تعطيل هذا التنفيذ يعد مسلكاً مخالفاً للقانون بل واعتبره المشرع الدستوري بمثابة جريمة جنائية تستوجب حبس الموظف وعزله من وظيفته احتراماً لقدسية الأحكام ولسيادة القانون في الدولة، ومرد ذلك أن الحكم القضائي هو عنوان الحقيقة، ويعد هذا الامتناع بمثابة قرار سلبي مخالف للقانون، ويمس الحجية المقررة للحكم، ويحق معه للمتضرر أن يطعن فيه أمام القضاء الإداري إلغاءً وتعويضاً.

"حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٦٥١ لسنة ٤٤ ق عليا بجلسة ٢٠٠١/٥/٢"

ومن حيث إن من المستقر عليه قضاء أن الأحكام القضائية تصدر وتنفذ باسم الشعب، وهي عنوان الحقيقة فلا يجوز المجادلة فيها إلا عن طريق الطعن المقرر قانوناً لذوي المصلحة في ذلك، وإذا غدا الحكم واجب التنفيذ تعين على الموظف العام المختص بتنفيذه أياً كانت أوجه المثالب التي يرتبها فيه، إذ لا يجوز الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية أو وقفها أو نقضها أو تعطيلها من جانب الموظفين العموميين المختصين بتنفيذها، وإلا اعتبر ذلك جريمة جنائية تستوجب حبسهم وعزلهم من وظائفهم. اعتباراً لقدسية الأحكام القضائية وسيادة القانون في الدولة، إذ لا يجوز ذلك سوى عن طريق المحكمة التي أصدرتها أو محكمة الطعن بحسب الأحوال المقررة للطعون في الأحكام القضائية. وأنه على الجهة الإدارية أن تقوم بتنفيذ الأحكام القضائية، فإن هي تقاعست أو امتنعت عن التنفيذ اعتبر هذا الامتناع بمثابة







قرار إداري سلبى يخالف أحكام القانون، يحق معه لذوي الشأن الطعن عليه أمام القضاء الإداري إلغاءً وتعويضاً. كما تضحى أحكام محكمة القضاء الإداري أحكاماً واجبة النفاذ ولو تم الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا، ولا يجوز الامتناع عن تنفيذ تلك الأحكام إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذها، وقد أسبغ المشرع على هذه أحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به. فلا مرأى في أنه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم القضائي إلا من قبل محكمة الطعن، بل ويقع على عاتق أجهزة الدولة كافة تنفيذه. فضلاً عن الجهة الصادر ضدها الحكم- مهما كانت الآثار الناتجة عن هذا التنفيذ، تأكيداً لسيادة الدولة، ويبتني على ذلك توجب الجهة الإدارية الصادر ضدها الحكم الواجب تنفيذه أن تبادر إلي ذلك متى طلب صاحب الشأن تنفيذه، وأن يتم تنفيذه طبقاً لما قضى به الحكم في منطوقه وما استند إليه من أسباب كانت محل نظر المحكمة، وإعمال جميع الآثار التي أشار إليها الحكم في أسبابه دون أن يحق لها اختلاق عقبات مادية أو قانونية من وجهة نظرها ترتكن إليها للالتفاف على تنفيذ الحكم بحيث تكون خصماً وحكماً في مجال تنفيذ الحكم في ذات الوقت.

في مجال تنفيذ الحكم في ذات الوقت.

"حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقمي ٩٣٨٥ و ١٥٩٨٣ لسنة ٤٩ ق عليا بجلسة ٢٧/١١/٢٠١٣"

وحيث إنه بتطبيق ما تقدم على واقعات الدعوى الماثلة، ولما كان البين من الأوراق أن المدعيتين صدر لصالتهما حكم محكمة القضاء الإداري - الدائرة الثانية - في الدعوي رقم ٣٥٩٣٩ لسنة ٧٢ ق بجلسة ٦/٧/٢٠٢٠ والذي قضى بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار على النحو المبين بالأسباب، تأسيسا على أن انتخابات نقابة المهندسين العامة قد أجريت بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٣ على مستوى الشعب وأعلنت نتائجها بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧ وأسفرت عن فوز المدعين - منهم المدعيتان في الدعوى الماثلة - وآخرين وتم اعتماد نتيجتها ومن ثم فإن ذلك القرار إذ لم يصدر حكم من محكمة القضاء الإداري المختصة ولا نيا بوقف تنفيذه أو إلغائه فمن ثم يكون قائما ومرتبأ أثاره القانونية ويكون اجتماع مجلس نقابة المهندسين العامة يوم ٢٠١٨/٤/١١ فيما تضمنه من عدم دعوة الاعضاء المنتخبين للدورة ٢٠٢٢/٢٠١٨ قد جاء مخالفا لأحكام القانون وواجب الإلغاء وما صدر عنه من قرار تشكيل هيئة المكتب؛ وإذ خلت الأوراق من ثمة ما يفيد وقف تنفيذ هذا الحكم أو إلغائه، ومن ثم فقد غدا هذا الحكم واجب النفاذ، وصار لزاما على مجلس النقابة العامة للمهندسين المبادرة إلى تنفيذه متى طلب منه ذلك احتراماً لحجيته القانونية التي لا يعلوها اعتبار ولا تسمو عليها مصلحة، وإذ حصلتا المدعيتان علي الصيغة التنفيذية للحكم المذكور وتقدمتا بها للنقابة لتنفيذه، إلا أنها امتنعت عن تنفيذه، وبالتالي فإن امتناعها يشكل قرارا سلبيا بالتنفيذية للحكم المذكور وتقدمتا بها للنقابة لتنفيذه، وبالنسبة للمدعي الآخر، فإنه لا يمكن له الاعتراض على القرار المطعون فيه من حيث إنه عن ركن الاستعجال فإنه متوافر لاريب لما في الاستمرار في تنفيذ القرار المطعون فيه من نتائج يتعدى تداركها تتمثل في حرمانهما من القيام بالمهام المكلفتين بها قانونا بالمخالفة لإرادة الجمعية العمومية التي منحتهما هذه الثقة.

وإذ استقام طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه علي ركنيه من جدية واستعجال فإن المحكمة تقضي بوقف تنفيذه مع ما يترتب علي ذلك من اثار أخصها الغاء اجتماع مجلس نقابة المهندسين العامة المنعقد يوم ٢٠١٨/٤/١١ فيما تضمنه من عدم دعوة الاعضاء المنتخبين للدورة ٢٠٢٢/٢٠١٨ وما صدر عنه من قرار تشكيل هيئة المكتب. ومن حيث إن من خسر الدعوى يلزم مصروفاتها عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الدعوى شكلا، وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، مع ما يترتب على ذلك من اثار - على النحو المبين بالاسباب - وألزمت النقابة المدعي عليها مصروفات الشق العاجل، وأمرت بإحالة الدعوى الي هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني في طلب الإلغاء.

رئيس المحكمة

سكربتير المحكمة

المراجع / مجدي خليل

على الجبهة التي بناها اليها الضمير ان  
يبادر اليه متى طلب منها وعلى  
سلطان الشخصية ان تعين على اجراءه  
ولذا باحتفال القوة متى طلب منها ذلك

☆ مساو الاداری

هذه الرسالة مملوكة

Mo. - لسنة ١٢٧٨

2-11-13

1. The first step is to identify the problem or question that needs to be answered. This involves understanding the context and the specific requirements of the task.